## المحاضرة رقم 02: المعيار الدولي للتقارير المالية قم (7)

### الأدوات المالية: الافصاحات

### الأهداف التعليمية لمحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة الى التعرف على الأهداف الرئيسة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7): " الأدوات المالية: الافصاحات"، من خلال تحديد النطاق الذي يغطيه المعيار، بالإضافة الى تبيان الافصاحات التي يتطلبها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7): " الأدوات المالية: الافصاحات"، إذا قامت المنشأة بتصنيف قرض او ذمم او مجموع من القروض او الذمم المدينة بالقيمة العادلة.

كما سنتطرق في هذا المعيار الى مفهوم محاسبة التحوط، من خلال التعرف على الافصاحات المتعلقة بالتحوط وبمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وغيرها من أنواع المخاطر. وكذلك الافصاحات المتعلقة بالأصول المالية المستحقة او التي تعرضت للتدني. وذلك بالتطرق الى بيان الافصاحات النوعية والكمية.

**1- هدف المعيار**

- يهدف هذا المعيار الى تقديم التوجهات العامة التي تهم مختلف مستخدمي القوائم المالية للإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية: حيث تمكنهم من تصنيف للأدوات المالية في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل للمنشأة وتحليل اهميتها. وكذلك مختلف المخاطر الناجمة عن امتلاك الأدوات المالية والتعامل بها وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

**2- مجال تطبيق المعيار**

- يعمل هذا المعيار على تقديم القواعد والتوجهات المتعلقة بالإفصاح للأدوات المالية، وعليه تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7): " الأدوات المالية: الافصاحات"، مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليين رقم (32) و (39)، ومعيار الإبلاغ المالي (9). يجب ان يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة أنواع الأدوات المالية.

**3- تعريفات مهمة معتمدة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7): " الأدوات المالية: الافصاحات".**

- **مخاطر الائتمان**

المخاطرة بأحد أطراف الأداة المالية سيؤدي الى خسارة مالية للطرف الاخر نتيجة عدم قيامه بتنفيذ التزام، حيث انه في هذه الحالة قد لا يلتزم أحد الأطراف بدفع أقساط القروض، او الامتناع عن دفع الأرباح المترتبة عن الاستثمارات المالية او التوظيفات او أرباح الأسهم ....

- **مخاطر العملة**

المخاطرة الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي، التغير في قيمة العملة قد يغير من القيمة الامية للسهم، وذلك بفعل معدلات التضخم التي تقوم بامتصاص أجزاء من القيمة الحقيقية للسهم.

- **مخاطرة سعر الفائدة**

المخاطرة الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق، لان سعر الفائدة دائما ما يعتبر العمال المحفز والمستقطب للاستثمار في الأدوات المالية، والتغير في المعدل قد يؤدي الى التغير في الاستراتيجيات المالية المرسومة.

- **مخاطر السيولة:**

مخاطر عدم قدرة المنشأة على تحقيق التعهدات المرافقة بالالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال التسليم النقدي او من خلال أصل مالي، وهو خطر دو حدين، فالأول هو عدم قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات النقدية وهو مؤشر غير مطمئن للمستثمرين الماليين، والثاني هو عدم قدرتها على تغطية التزاماتها ما قد يعرضها للإفلاس في أي لحظة وهو ما لا يتطابق مع فرضية الاستمرارية.

- **القروض المستحقة:**

القروض المستحقة هي الالتزامات مالية الطويلة الاجل مثل قرض الايجاري (باستثناء الذمم التجارية قصيرة الاجل) حسب شروط الائتمان العادية، وهي القروض الممنوحة في سبيل استعمالها كأدوات مالية تعود بالفائدة والتدفقات النقدية للمنشأة.

- **مخاطر السوق**

وهي التغيرات التي قد تحدث في السوق ما قد تؤثر على العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وقد ينتج عنها 3 أنواع من المخاطر هي: مخاطرة العملة، مخاطرة سعر الفائدة، مخاطرة الأسعار الأخرى.

- **مخاطرة الأسعار الأخرى**

وهي مختلف المخاطر التي قد تعرفها الاسواق المالية ما قد يسبب تغير في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لأداة، سواء تسبب في هذه التغيرات كانت متعلقة بالأداة المالية بحد ذاتها او الجهة التي قامت بأصدرها، او من خلال العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المتشابهة المتداولة في السوق.

**انقضاء الاستحقاق**

تكون أداة المالية قد انقضى استحقاقها عندما نصل الى التاريخ المتفق عليه من طرفي العقد حيث يتوقف كل طرف عن الالتزام بالدفع او تحصيل المبالغ المقابلة للأداة المالية.

**4- أهمية الإفصاح عم فئات الأصول والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للأدوات المالية**

على المنشأة الإفصاح الشامل والكامل عن كل المعلومات التي تفيد وتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية (وجوهرية) الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وكذلك تصنيفاتها واهم المخاطر التي قد تجابهها.

- **الإفصاح عم فئات الأصول المالية والمطلوبات (الخصوم) المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية):**

يجب الإفصاح عن القيمة الدفتيرية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية التالية كما هي معرفة في المعيار المحاسبي رقم (39) (تقاس بالقيمة العادلة مضاف اليها تكاليف عملية الحيازة)، من خلال القياس المبدئي بتاريخ التعامل (تاريخ الحيازة)، اما في صلب قائمة المركز المالي او الإيضاحات التفسيرية:

أ- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للاستحقاق او للمتاجرة وفق المعيار رقم (39).

**ب-** استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق **(تقيم بقيمة الشراء + مصاريف الشراء)**

ت- أصول مالية معدة للبيع.

ث- القروض والذمم.

ج- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها (مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة، الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة).
ح- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

**وبعد اصدار معيار الإبلاغ المالي قم (9) والساري المفعول من 2013/1/1 فان تصنيفات الأصول المالية، أصبحت أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، والأصول المالية بالقيمة العادلة فقط.**

- **متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

إذا قامت المنشأة بتصنيف قرض او ذمم او مجموع من القروض او الذمم المدينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهو تصنيف تقوم من خلاله المنشأة بإخضاع الأداة المالية لاختبار المخاطرة، وهذا النوع من الادوات تهدف من ورائه المنشأة الى تعظيم الأرباح من اجل مضاعفة الأرباح لكنه قد يتعرض لمجموعة من المخاطر يجب ان تفصح عنها:

أ- مؤشرات المخاطرة القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم بتاريخ القوائم المالية.
ب- مبالغ أي **مشتقات مالية** او اية أدوات مالية متشابهة تم انشاؤها من اجل مجابهة مخاطر الائتمان وتهدف الى **التقليل** من حجم حساسية القيمة للتقلبات السوقية.
ت- مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم (خلال الفترة وبشكل تراكمي) والذي كان نتيجة للتغيرات في شروط الأسواق المالية وكذلك المخاطر الائتمانية للأصول المالية، وكذلك مقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان المتعلقة بالقروض والذمم التي تم انشاؤها من اج امتصاص حجم المخاطر التي قد تواجه هذا النوع من الأدوات المالية.

- **متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المصنفة كمطلوبات مالية بلقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

أ- مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (خلال الفترة المالية وتراكميا) والناتج عن التغيرات في مخاطر الائتمان.
ب- الاختلاف بين القيمة الدفترية (المسجلة) للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين.

**5- إعادة التصنيف**

إذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف الأصول المالية والمقيمة (القياس) بإحدى الطريقتين:

أ- بالتكلفة او التكلفة المطفأة، بدلا من القيمة العادلة.
ب- بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة المطفأة.

في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من والى الفئتين **أ وب**، والإشارة الى أسباب إعادة التصنيف. وكذلك الإشارة الى الفوارق في المبالغ والطرق المعتمدة في التقييم.

**6- الغاء الاعتراف بالأصل المالي**

في الحالات التي يتم نقل الأصل المالي للغير مع الاحتفاظ بمخاطر وعوائد تلك الأصول فانه يجب الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي وطبيعة المخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي.

محاسبيا يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسجلة، والمبلغ المالي المحصل من خلال التنازل عن الأصل المالي في قائمة الدخل، أرباح او خسائر، وضمن حقوق الملكية والناتج عم إعادة التقييم للأصول المالية في فترات سابقة.

**7- الضمانات**

وهي مختلف التخصيصات التي توفرها المنشأة من اجل مجابهة مختلف المخاطر السابقة الذكر، بحيث يجب على المنشأة الافصاح عما يلي:

أ- القيمة المسجلة للأصل المالي والمخصصة (الرهون) كضمان للمطلوبات وللالتزامات (الخسائر المحتملة).
ب- الشروط المتعلقة بعملية الرهن المتعلقة بالأداة المالية.

**8- متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية**

وهي مختلف المعلومات التي يجب على المنشأة ان تقوم بالفصاح عنها في قائمة الدخل وحقوق الملكية والخاصة بالأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية:

أ- النواتج الصافية للأرباح والخسائر الناتجة عن:

- الأصول والمطلوبات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، مع تفصيل رقم صافي الارباح او الخسائر لكل من نوعي هذه الفئة (أصول ومطلوبات مالية مخصصة بالقيمة العادلة) او (أصول ومطلوبات مالية للمتاجرة).
- الأصول المالية المعدة للبيع مع بيان مبلغ الربح والخسارة المعترف به مباشرة ضمن حقوق الملكية، والمبلغ المحول من حقوق الملكية والمعترف به ضمن الأرباح والخسائر للفترة المالية.
- الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- القروض والذمم.
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

ب- اجمالي ايرادات الفائدة واجمالي مصاريف الفائدة (محسوبا باستخدام معدل الفائدة الفعال) للأصول والمطلوبات غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ت- إيرادات ومصاريف الاتعاب المقبوضة والاتعاب المدفوعة (عدا المبالغ الداخلة في احتساب معدا الفائدة الفعال) والناشئة عن:

- الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الاستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء.

ث- دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة رقم (39).

ج- مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية.

**9- الافصاحات الأخرى**

و هي الافصاحات المكملة و التي تعطي صورة اشمل لمستخدمي القوائم المالية، مثل السياسات المحاسبية: على المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية من القواعد و المبادئ الهامة عن أسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية ( الخصائص النوعية للمعلومات المالية المدونة) .

**10- محاسبة التحوط**

و هو مفهوم محاسبي يعني ضرورة التحفظ في تحديد قيمة الأداة المالية، و مطابق لمبدأ الحيطة و الحذر، فهووسيلة لإدارة المخاطر من خلال استخدام المشتقات المالية، و عليه فان على المنشأة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) مثل (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية)، كما ان المشتقات المالية يجب ان تكون مع طرف خارجي عن المنشأة، و ليس داخلي لتفادي مخاطر التشغيل، على المنشأة وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية، وكذلك طبيعة المخاطر المتحوط لها.

- **متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي**

- الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة.
- وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها.
- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.
- المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية الى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.

**11- القيمة العادلة للأدوات المالية**

هو المبلغ الذي يحدد للأداة المالية، والذي يسمح بالقيام بعمليات التبادل والتداول بين مجموعة من الاطراف على اطلاع وراغبة في إتمام العملية وفق الشروط التجارية، وحين تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة يجب على المنشأة ان تفصح عن:

أ- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة كل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل ينكم مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات.

ب- عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول والمطلوبات المالية ضمن فئات.

ت- على المنشأة الإفصاح عما يلي:

- طرق تحديد القيمة العادلة.
- بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كام او جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط، او انها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار (39).

- إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة، فاذا حدث اية تغيرات على الفرية او اكثر من تلك الفرضيات و أدى ذلك الى تعديلا في القيمة العادلة، فان على المنشأة بيان تلك الحقيقة و الإفصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

**12- الافصاحات غير مطلوبة للقيمة العادلة**

هناك بعض الافصاحات غير مطلوبة للقيمة العادلة:

أ- عندا تكون القيمة الدفترية متقاربة مع القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية، مثل ذمم مدينة تجارية قصيرة الاجل والذمم الدائنة.

ب- الاستثمارات المالية في أدوات حقوق المكية والتي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط او المشتقات المالية المرتبطة بالاستثمار ات بأدوات حقوق ملكية والتي سيتم قياسها بالتكلفة التاريخية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي (39) نظرا لعم إمكانية قياس قيمتها العادلة بموثوقية.

ت- العقود التي لها صبغة التشاركية (الموصوفة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (04) وعندما لا يمكن قياسها بموثوقية).

**13- طبيعة ومدى مخاطر الناشئة عن الأدوات المالية**

بناءا على الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تواجهها المنشأة ما قد يؤثر على القيمة الصادقة للأداة المالية، وحتى نضع مستعملي القوائم المالية امام حقيقة ما قد تواجهه المنشأة، فعليها الإفصاح عن كل معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها المنشأة في تاريخ اعداد القوائم المالية. و هي تنقسم:

- **الافصاحات النوعية**

وهي مثل المخاطر السلوكية للأسواق وما قد تحدثه في قيمة الأدوات المالية، توجهات المستثمرين، عوامل خارجية وداخلية قد تؤثر على اتجاهات القيم على المنشأة الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

أ- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

ب- الأهداف والسياسات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها.

ت- اية تغيرات في النقطة أ او ب

- **الافصاحات الكمية**

وهي إمكانية قياس وإحصاء المخاطر المحتملة الحدوث، وذلك باستعمال تقنيات التسيير وإعطاء براهين كمية ورقمية، يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:

أ- بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ اعداد القوائم المالية على ان تكون مبينة على معلومات من ذوي العلاقة من المستويات العليا في إدارة المنشأة – مجلس الإدارة.

ب- تركيزات المخاطر.

- **الإفصاح عن مخاطر الائتمان**

وهي ناتجة عن الاخلال بالالتزامات التعاقدية بين أطراف الصفقة ما قد يخلق ضرورة اعتماد أدوات مالية إضافية كالرهون من اجل تفادي مثل هذه الاخطار، يجب الإفصاح ولكل فئة من الأدوات المالية:

أ- الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار اية ضمانات بحوزة المنشأة.

ب- وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات.

ت- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

- **الإفصاح عن مخاطر السيولة**

و هي المخاطر الناتجة عن توقف التدفقات النقدية و ما بصاحبها من مخاطر الاخلال بالالتزامات، ما قد يعرض المنشأة للإفلاس و يهدد وجودها تتطلب الفقرة (39) من المعيار الإفصاح عن:

أ- وصف تحليلي لمجموع التدفقات التي سوف تتحصل عليها المنشأة.

ب- ما هي الاستراتيجيات الموضوعة من اجل مواجهة هذا النوع من المخاطر.

**14- مخاطر السوق/ تحليل الحساسية**

تحليل الحساسية للسوق من اهم المفاهيم المعتمدة في تقييم الأصول المالية، فهي تعمل على قياس قيمة الأداة المالية أخذا بعين الاعتبار مختلف الاخطار التي تواجهها وفي نفس الوقت، ومن اجل تحقيق الهدف من تحليل مخاطر السوق بجب الإفصاح عما يلي:

أ- تحليل الحساسية لكل توع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ القوائم المالية، مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

ب- الأساليب والفرضيات المستخدمة في اعداد تحليل الحساسية

ت- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة واساليب هذه التغيرات.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية، طريقة القيمة المرجحة بالمخطر (فار) والتي تظهر العلاقة التبادلية بين متغيرات المخاطر مثل (معدل الفائدة، معدلات أسعار الصرف) واستخداماتها في إدارة المخاطر المالية.